العولمة والعيش المشترك الأورو- المغاربية

رايـــس زواوي: أســتـــاذ محـــاضـــر أ
كـــلية العلـــوم الإنســانية والاجتماعية
جامعة الجيلالي ليابس- سيدي بلعباس-

تاريخ إرسال المقال :17-03-2018 تاريخ قبول المقال:18 -05-2018

الملخص

إنّ الإقرار بحداثة شاملة ومتّعددة تساهم فيها كل القوى المدنية والعلمية من شأنها خلق منابر للتعاون الأورو- المغاربية، وهو الشغل الشاغل لتجاوز الحساسيات السلبية والتي نجمت في فترة ما، عن رفض الحوار والعيش المشترك، ندعو من خلال هذا العمل كل الشرائح العلمية إلى نبذ كل خطاب تزمتي لا يُقرُّ بالغير ويدعو إلى انمحائه وهذا كله لا يتأتى إلاّ بانفلاش خطاب الوثوقية.

الكلمات المفتاحية. :الحداثة والعولمة – الهوية الثقافية- الخطاب والثقافة- تأزم الهويات.

Abstract

The adoption of a global and multiple modernity which contains all civil and scientific forces can create new platforms for Euro- Magrebine cooperation. This is the main concern to overrun the negative sensitivity that emerged at a certain point in time. We would like through this adoption of modernity to reject all dogmatic speech which does not approve the others and which incites to ignore others, and we invite all scientific classes to do so.

Key Words

modernity and globalization –cultural identity – Speech and culture - recognizing others , a condition to emerge egain .

المقدمة

لطالما كان موضوع المعيش المشترك، الشغل الشاغل للباحثين والمهتمين نظرا للخلفيات الثقافية والإيديولوجية التي أفرزتها العقلية الأوربية الغربية- وغير الغربية نتيجة المدّ المتزايد على الاستحواذ على أسباب القوة منها، الثقافية والتكنولوجية. لذا، جاء هذا البحث محاولة منا الكشف عن المسكوت عنه في الثقافتين الغربية والعربية.

ربما كانت العولمة الثقافية هي الصيغة الأكثر بتحسيس المجتمع بوجوب الانتماء إلى ثقافة عالمية، نتيجة ما تحمله من موضوعات تتحقّق في ولع الفرد في الثقافة العالمية الواحدة، ولعل تحقيق المعيش المشترك هو الكفيل لتحرير الوعي إلى الحرية ولضمان تفكير التشاركية. من هذا الطرح الأولي تكون الدراسة كما يلي:

يبدو أنّ المشروع الثقافي الغربي الذي كافح فلاسفة الاختلاف على ترسيخه، أضحى معمولا به ومتبنى من جهات لا تعترف أصلا بالآخر، بل تدعو إلى انزياحه، لأنّها ترى فيه مُخلخِّل لمشروعها وكاشفا عن نواياه المبيّتة إنّ الغرب اليوم، يتبنى خطاب جديد من نوع آخر هو لا للمساواة، نعم للهيمنة وطمس هوية المُستقطَب، وهذا تكريسٌ لفلسفة المعيش المشترك كما يريده الغرب، لذا. لقد ظهر جليا، أنّ عصر الحداثة هو سلخ الإنسان عن مبادئه ومقوماته الثقافية والدّينية.

سنتخذ من هذا الطرح، إبراز لتحديات سياسية، تطرحها العولمة باستمرار تحت غطاء الإستشراق، هو ناتج عن الإغراءات التي ما فتئت دولنا العربية أنْ تقع أُحبولة الغواية المُتزايدة لتقمص نظام الكوكبية العالمية. منه كانت عناصر البحث كالأتي:

- الحقل النظري كمفهوم تَم استيراده.
- الشرعية واللاشرعية.
- التحديات.
- أزمة الهوية وتكنولوجيا المعلومات.

مفهومية الحقل النظري

يشير مصطلح الحقل النظري إلى طابع الثقافة العالمية المستوردة التي يقبلها الفكر المجتمعي دون أن يتحقّق من مدى موافقتها لهويته وفكره وثقافتهن وهو الأمر الذي خلق تأزماً في الهويات العربية، فعندما نتحدث عن التمكُن الثقافي، لابُد أن نُشير إلى التفوُّق التكنولوجي الأمريكي الهائل وتعاظُم اقتصادها لامتلاكها لمُعظم الأدوات الإعلامية وشبكات المعلومات المتقدمة، ما يجعل من دولنا تقع في فخ الرُهاب العولمي نتيجة التبعية.

لقد استطاعت الدول التي تم أمرنكتها من أنْ تحكم على نفسها وعلى ثقافتها بالفشل الذريع لضُعف برنامجها الثقافي وتوهُمها بمسايرة الثقافة العالمية، فإذا بها تقع ضحيّة المُضحى له، كل هذا تأسّس على التقمُص دون مُراعاة أنّ للحقل النظري ظروف ورُؤى ومفاهيم يجب أن تُكيَّف وفقاً للمجتمع، وأنّ أهم ما في الحقل النظري (Le champ théorique) هو الظروف، ما يجعل من الهُوية الثقافية الصيغة الأكثر مُلامسة لفهم العيش المشترك.

في ظّل هذا المدّ المُتزايد من التطوُّر المعلوماتي والتكنولوجي، بات من السهل تشكيل الإنسان المُصاب بالإغراء باحتوائه، مع العلم أنّ المعلومة أصبحت تنتقل إلى الآخر ومع الآخر في جُزء من الثانية، وهذا استشرافٌ للهويات المتأزمة.

لقد ازداد حُكم القُطب الواحد ضراوةً بعد فشل الإتحاد السوفياتي، وإزاحته من المُنافسة، خلق هذا حتما فراغا، أمكن خلاله التفكير من جديد في مُستقبل العالم، لا شك أنّها براغماتية العالم الجديد، وما تبغيه هو ازدياد الأحلاف ليس لمواجهة الآخر، وإنّما لإعطائها الشرعية الدولية لمزيد من الانتحال والاغتصاب للثقافات (أي فرض ثقافة القُطب الواحد)، بحيث :« تُمثل أحد الإفرازات البارزة لأُطروحة الإمبريالية الثقافية- هي- الدعوة الصارخة إلى نظام إعلامي علامي جديد[1]، إذ سادت العولمة بمعناها الرهيب بدلاً من النزعة العالمية الإنسانية والعيش المشترك، وسارت في طريق يُعرّض مصير الثقافات الإنسانية لمخاطر الذوبان..، يقودنا هذا حتما إلى الحديث عن عولمة ثقافية لمشروع غربي محض لم يتوان دوما إلاّ إلى الهيمنة : « وتنميط الثقافية الأُحادية.. مع إلغاء الآخر، وسيطرة ثقافة الأقوى »[2]، والتنكُّر لمشروعية العيش المشترك بخلق أزمة في الهويات.

يُعد مضمون العولمة، مضمونا إعلاميا وثقافيا، روجّت له وسائط إعلامية متعددة (Multimédia) والشبكات الكونية (Internet) ما خلق انفجارا خطر(Périlleux)، ساعد على الانتشار السريع للأفكار وترويج لثقافة البُعد الواحد، وهذا نتيجة تلكؤ المثقفون العرب بفعل تزايد خداع الذات، وكان من نتيجة هذا التوهُّم (illusion) هو قبول الجاهزية من الفكر الغربي دون النظر إلى تبيئة هذه الأفكار ما يلي:

- إلغاء الاختلاف والتّنوع الثقافي والحضاري.
- إلغاء الإبداع بمُحاولة استقطابه بمُحفزات مادية، بتضييق الخناق عليه.
- تماثُل البشرية بإلغاء عنصر التميُّز.

- إلغاء الهويات والقُبول بهوية القُطب الواحد.
- خلق عالم اللاثقافات.

الشرعية / اللاشرعية

كل هذه الحقوق مُكرّسة بقواعد قانونية دولية، مُوثقة في ميثاق مُنظمّة الأمم المُتحدة ومواثيق المُنظمات الدولية، وهي جرائم في حق الإنسانية لطمس هويتها وثقافتها وخلق انتحال مُتزايد، بدأ بالقتل والتهميش إلى طمس لثقافتها وانتهى إلى تعتيم الرأي العام المُتواطئ بالإيهام بتقرير مصائرها، بممارسة جرائم الإبادة وقمعها [3] الحقيقة أنّه لا فرق بين مجازر الأمس ومجازر اليوم، إلاّ في إضفاء إغراءات بحق تقرير المصير، لخلق مزيد من العُدوانية، وما حقوق الإنسان و الشعوب إلاّ إيهام بالتمني لاستنزاف مزيد من الثقافات وارتكاب مجازر أخرى باسم حق تقرير المصير وحقوق الإنسان في التنوُّع الثقافي.

وفقاً لنظام قانوني عالمي جديد، اعتبرت الأمم المتحدة منذ 1966 في حقّ الشعوب في السيادة، في تقرير مصيرها سياسيا، اقتصاديا، ثقافيا واجتماعيا، وأنّ خرق هذه الحقوق يُشكّل جرائم ضد الإنسانية، إذن : « استطاعت التكنولوجيا أن تُسهل عملية الاختراق ببث ثقافات لشعوب مختلفة ، بوسائل حديثة يجعل من الصعب التصدي لها، ما يُحوّل الهوية إلى أسطورة »[4]، أحدث هذا لاحقاً دعوة إلى الصراع بدل الحوار، ليكون حتماً الأشكال التنميقية لحقوق الإنسان وتقرير مصير الشعوب، واحترام الثقافات كلها قد لا تكون نظيفة نظافة الحديث عنها، فهي لا زالت تمثل السيطرة والمسخ واللاإعتراف..

على نحوٍ غير متوافق، نجد أنّ كثيراً من الثقافات المعاصرة تُريد عولمة قضاياها بهيمنتها على الفكر الإنساني وثقافته، وأنّ تعمل باستمرار على فرض مفاهيم للحدث التاريخي وفقاً لمعايير غربية أساسها المنظرّين السياسيين والفلاسفة من تصورهم للإنسان وللثقافة وللتمييز، تُؤسس للشعور بالاستعلاء الحضاري، و: «لهذا تتطلع العولمة من خلال آلياتها الاقتصادية والمعلوماتية إلى صياغة ثقافة كونية شاملة تُغطي مُختلف جوانب النشاط الإنساني، وإذا كان التطور الهائل الذي طرأ على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات قد أدى إلى زيادة التفاعل الثقافي »[5]، إلاّ أنّ هذا أدى بالمثل إلى تقويّض هوية المجتمعات الأخرى، والتي وقعت ضحيّة التنميط جرّاء أنّها نسيّت حق تقرير مصيرها، ما يجعل من سيادتها بين مخالب ظُلم النظّام الدولي الجديد، الذي ما أتى إلاّ لخلق العُنصرية ثقافيا، اقتصاديا وتكنولوجيا.

وسط زحمة القرارات، والبيانات الداعية إلى *نظام جديد*، أن أضحت البُنى السياسة الإعلامية الدولية إحدى سمات المسرح العولمي لأوائل سبعينيات القرن العشرين، أدى إلى فتور في العلاقات بين الغرب الرأسمالي المُحتكر للسُلطة وللتكنولوجيا وبين الدول المستهلكة للعولمة قراراً دعا إلى استحداث نظام اقتصادي دولي جديد، ما لبث أن حصل على تصديق عام من قبل الدول القاصرة بمطالبتها بالإنضمام للعيش المشترك.

تعددية وعولمة أم التحديات

ما ينتظر دول ومجتمعات الأورو- المغاربية هو فعل التحدّي، فخطر العولمة داهم وواشك لا محالة، إذا لم تراع قيمة الشراكة المتبادلة والتحدّي القادم من الخارج، لذا وجب علينا التفكير اليوم، على الأخذ بالمسؤولية، واستعظام الأمر لأنه يتآكلنا من الداخل ويوشك على استئصالنا.

ما ينتظرنا ليس الاهتمام بما- بعد الحداثة *(Post-modernité)*، بقدر الاهتمام إلى تبني العزوف عن الأنا سواء كان هذا الأنا *(L'égo)*، أنا الشرق أم أنا الغرب، كلاهما واحد، يدعو إلى المزيد من الابتعاد والخوف من الآخر، نحتاج أكثر إلى فلسفة تواصلية تجعل من دول الأورو- المغاربية مجتمعا واحدا، وهذا كله يقع بامتلاكها لهذا الزخم من التعدُّد الثقافي من خلا ل ممارسة فعل الخطاب.

لعلّه من المفيد التفكير، بأنّ ما بعد حداثتنا هي في ديناميكية التفكير العقلي في خلق أسس للإشعاع الفكري المؤسّس على العقل الحركي لتثبيت إستراتيجية تهتم بخلق منابر للتعاون الأورو- المغاربية على كل المستويات لأنّ هدفها واحد، وهو رفاهية المجتمعات، وهذا لا يكون إلاّ ببناء الذات. لذلك، وجب البحث في الذاكرة التاريخية، لتأسيس خطاب مفتوح، خطاب التسامح، لا الخطابات المركزية المُقوّضة لمجتمعات الأورو- المغاربية، لأنّ هويتي[6] توجد داخل ماضي الشعوب الغربية أيضا.

بإمكان التعدُّد الثقافي جعل الهيئات الإنسانية تُفكِّرُ معا لحلّ المشاكل الاجتماعية والاقتصادية لترسيخ ثقافة الاهتمام أمام تفشي الفقر بدل ثقافة ما بعد الحداثة، واستفحال الأمراض والأوبئة التي ما فتئت تنهش مقومات المجتمع برمته، وهذا بموجب إقرار مبدأ الديمقراطية والحريات والعيش المشترك.

وفي أثناء مناقشة قضايا المصير ومنها الإعلام، وفي سياق كل هذا أفرز مجابهة بالغة الحدّة بين مصالح البُلدان المتطورة ونظيرتها النامية، ولما يقارب أربع عقود، لم تُفعِّل القرارات شيئاً، سوى تصعيد عُمق المُشكلات لمسألة حق تقرير المصير والعيش المشترك في ظلّ ازدياد تأزم الهويات وتباعدها، لأنّ الغرب وقتئذ أدرك

صعوبة ما ينتظره من إقراره للمساواة والتكامل، لذا، عَمِلَ جاهداً بأشكال أخرى وآليات مختلفة لعدم تحقيق ما كانت تصبوا إليه الدول القاصرة.

تُعد الألفية الثالثة الأكثر اهتماما بمطالبة شعوب ومجتمعات بحق تقرير المصير في كافة المجالات، ما خلق لدى الغرب هاجس هو التشاركية مع الآخر، فكان أن أبقت على جُملة من المُضاعفات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، كما هو حادث في العراق وفلسطين وغيرها لفرض مزيد من التبعية، ما برّر لأكثر من إمكانية للفعل على رفضه لفلسفة العيش المشترك.

بعد أن كانت الحداثة هي ثقافة النخبة، صارت بتغيرها إلى ما- بعد الحداثة هي شكل من أشكال الاستقرار في صورة الإعلام والتكنولوجيا المنبني على التكرار للمناهج، فأضحت تعرف التكيُّف مع مجتمعات الأورو- المغاربية وثقافاتها المتّسمة بالعالمية، أدى هذا إلى؛ « إعادة الفهم في ظلّ الظروف الجديدة التي شهدت التطور العاصف للتكنولوجيا والمعلومات والاتصال »[7] وهذا بالوقوف على التعاون الجماعي لرفاهية أكثر ولتحدّي إغراء المختلف، فثقافةٌ واحدةٌ والحوارُ واحد يُحتّمُ علينا العمل سويًا للمُضي قدمًا نحو تغيير موازين القوى لمصلحة التقدم الاجتماعي الشامل، لأنّ ما ينتظرنا هو أكبر، يتمثل في الإعلان عن ثورة شاملة لا تقتصر على الأدب والشعر، بل تتجاوز لتشمل التغيير، مما يطرح علينا الاهتمام إن شئنا أن نُسميه علم الأفكار في تنوعه الثقافي الدّيني للغرب..

إنّ إحدى سمات بروز التعدُّد الثقافي لما- بعد الحداثة، هو تميُّز الغرب بالمعاكسة وباستمرار الهيمنة والظاهر في إظهار هويته، رغم ما فيه من ضبابية، إلاّ أنّ الفردانية التي لازمت الدّين في القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين هي ثراء التعدُّدية الثقافية، والناتجة عن زيادة الاهتمام بالذات، كل هذا كان جرّاء العودة القوية إلى الدّين كملاذ تُحقّق فيه الذات هويتها الغائبة وغير الواضحة، حتى وإن بدت معتقدات الأورو- المغـاربية في تراجع، إلاّ أنّ تراجعها، هو أخذ القوة من جديد للاستمرارية.

لا شك أنّ الفرد يجد في التدّين العاطفي والعلاجي البديل لتحقيق الذات وسط تنوع المعتقدات والأفكار والعواطف والتسامح تجاه - الغير- كواجب يفرض عليه لاستطاعته القيام بالفعل، وهذا لا يتأتى إلاّ بتحديد الاختلافات الممارستية لفعل التديُّن المنجز لقيّم وأفكار من شأنها تحريك بثقافة المجتمع والسموّ به إلى مصاف تحدّي الآخر سواء موضوعا كان أو حدثا، وليس تدّين المتعبد.

المعيش المشترك والثقافة الجديدة

... هذه البداية أصبحت تتأسّس على نبذ وتحطيم أسطورة التفوّق، وتطوّر وسائل الإعلام والتي أفسحت مجالا للثقافات المحلية والفرعية لبناء حركة فكرية مستمرّة، ورفض القواعد المقررة كجاهزيات للتبشير بعهد ثقافي صائر للتغيير والتجاوز، لتفعيل عملية التفاعل بين نصوص متعدّدة وتخصصات كثر.

إنّ موت الخطاب الواحد، كان نتيجة التطوّر الحاصل في الوعي الفردي والجماعي بوضعيتها داخل الثقافات والعلوم والمناهج، وما تفكيكية جاك دريدا (J. Derrida)[8] إلاّ معلمٌ على الرفض وبداية الاهتمام بمنهج هو: العيش المشترك لكافة أشكال الخطابات الدينية والثقافية لتحديد عملية التبادل المشترك للوقوف أمام أكبر القوى فتكًا بالإنسان، لأنّ العقل بيّن قصوره وعجزه أمام خطاب ما بعد الحداثة، وفي سيّاق النقد الموجّه للحداثة تبلور خطاب الثقافة الجديدة، والقاضي بإلغاء التمايزات بين الاجتماعي والثقافي، ودحضا للحدود بين الحدود المعرفية، داعيًا إلى الحق في الاختلاف بدل التماثل.

إنّ التبشير بعصر الثقافة الجديدة، كان من خلال التشهير لثورة معلوماتية والدعوة إلى مجتمع خالٍ من الطبقات والثقافات المهيمنة، وبنهاية الإيديولوجيات مع كل من: دافيد هارفي[9] (David Harvey) وسكوت لاش[10] (Scott Lash) بما يُعرف بعلم الاجتماع ما- بعد الحداثة، كما أنّ شجب كافة أشكال الخطابات المستقرة، ورفض تأويلاتها القطعية، هي ديدانُ الفلسفة التفكيكية مع دريدا، وهذا كله تأسّس على اعتبار المعرفة هي القوّة الرئيسية الدافعة للتطوّر، فمشروع ما- بعد الحداثة، جاء كمحاولة لخلخلة التأويل الكوني والقائم على مجتمع تعدّدي وديمقراطية مماثلة، وعلى إلغاء العسكرة وأنسنة التكنولوجيا.

تُعد ما- بعد الحداثة بمثابة المشروع التحرّري الذي قدّم البديل التنموي لبلدان الجنوب بتحقيق أعظم إنجازات الإنسانية، وهي بالنسبة لأمين حركات[11] تدعو إلى العودة لما قبل الحداثة، لعجزها للوقوف أمام التحديات الحقيقية، وما المعرفة التي يتبناها المجتمع الأورو- المغاربية إلاّ معرفةٌ سريعة التفاعل والحركة، لدخوله مرحلة حاسمة تفرض عليه العمل سوياً لتجاوز الاختلافات السياسية والإيديولوجية، لأنّ المجتمع بدأ يعرف تحولا سريعا، ولكنه كلما مضى إلى الأمام لينتقل من عملية الإنتاج إلى عملية التصنيع والخدمات مدفوعا بالمعرفة، تصادفه تحديات كيفية تحقيق فلسفة العيش المشترك.

إنّ فكر ما- بعد الحداثة، لا يعني العزوف كليا، عن مفهوم الحداثة، بل السيّر إلى حداثة راديكالية ومتنامية، تعمل على ظهور مجتمع متعدّد وثقافات متعدّدة، بإحلال خطاب الأنسنة الثقافية محل خطاب العسكرة الذي حمل العالم على طرفين، الشرق السوفياتي والغرب الأمريكي. فعصر ما- بعد الحداثة هو إتاحةُ الإمكانية لتحقيق الهويّة الذاتية المؤسسة على التعامل والتفاعل الثقافي المتعدّد، لا على اعتماد العقل الحرّ في الحكم، كل هذا تبيّن سقوطه، وهو الشغل الشاغل لمجتمعات الأورو- المغاربية، والدعوة إليه كمشروع مستقبلي يراعي هوية الفرد ومعتقداته، لا الاعتماد على الجاهزية والأفكار الدوغماتية، لأنّ ما ينتظر مجتمعات الجوار هو الواقع بعينه وليس العقل وقضاياه الميتافيزيقية.

على الرغم، ما في مشروع لما- بعد الحداثة من محدوديّة، أحيانا بالانتكاس وأحيانا من النظر البعدي لمعالجة القضايا المطروحة، إلاّ أنّها شكلّت تحدّيا للقضايا التي يواجهها المجتمع فهي بالنسبة لسمير أمين: « حركات ردّة تدعو إلى العودة لما قبل الحداثة، لهروبها أمام التحدّيات الحقيقية، ومن ثم فهي لا تعدو أن تكون تجليا طوباويا سلبيا، خاصة حين تقبل في النهاية الخضوع لمقتضيات الاقتصاد السياسي للرأسمالية في المرحلة الراهنة »[12]. غير أنّنا، وإن كنا نتفق مع سمير أمين من التخلي والهروب من صنع التاريخ والتحدّيات التي تنتظرنا، إلاّ أننا نُعيد معًا رسم المجال التفاعلي للتعامل للأورو- المغاربية القائم على وضع إستراتيجية تلائم التحّديات المفروضة علينا بما يخدم الفكر الاجتماعي وتقدمه بعيداً عن الصراع الإيديولوجي لبناء مجتمع مؤسّس على الوفاق الكلي، دون الاعتماد على الأفكار المتحجرة بسبب عرقي أو دّيني أو لغوي، لأنّ التنوُّع كفيلٌ بخلق مجتمع متماسك لتحدي أكبر.

التواصل واللاتواصل لما بعد الحداثة

.. ولا غرو، أن يتم إدراك العلاقة بين المستويين التواصل واللاتواصل، هو دأب مشروع ما- بعد الحداثة، لذلك ما ينتظر مجتمعات الأورو- المغاربية هو العثور على حلول لمشاكل المستقبل، فتحقيق خطاب لما- بعد الحداثة يقع على فك كل حاجز مصطنع من شأنه تقويض فعل التواصل الخطابي بين مجتمعينا. لذا، من شأن هذا التواصل هو إيجاد خطاب يُقرّب الرؤى لتجاوز كل حدّ يَحُول عن إدراك مرامي التحدّي لصنع التاريخ المستقبلي الواعد.

إنّ التنوع الثقافي لما- بعد الحداثة، يفرض اليوم، أكثر من الأمس التفكير داخل فعل التواصل لأنّ الإمكانيات لخلق الخطاب متاحة ما دامت القدرة على الإنتاج

التاريخي قائمة، فحتى صيغة الما- بعديات تعمل لما سيأتي بعد، أو لم يحن آوانه بعد، لكنه آتٍ ما دامت التحدّيات قائمة لاشتراك الإنتاج التاريخي، لمعالمه الثقافية من هوية وتديُّن وذات وتواصل.

وضع الما- بعديات بين فعل التواصل واللاتواصل، جعل العالم الأورو- المغاربية عاجز عن تسمية الحاضر، أمام القفزة النوعية من الماضي إلى المستقبل، مما يطرح مشكلا على مستوى معالجة القضايا العويصة التي تفرض قوتها علينا، فتحقيقه، ليس مجرد مفاهيم، وإنّما خلق التعايش بين مجتمعات التعدُّد والتنوُّع الثقافي والمعتقد واللغة، كل هذا دعوةٌ إلى تبني خطاب جديد بإمكانه أن يفسح التفكير من جديد لمستقبل واعد الأورو- المغاربية بإدراك لثقل ما ينتظرها من تحدّيات وأزمات بإمكانها أن تنسف ما أنشأته أجيالها، إذا غيّب التنوع والعالمية، لذا:

- الرجوع إلى نقطة البدء، يفرض علينا اليوم أكثر من قبل لإدراك هويتنا من التلاشي بسبب العناصر الطفيلية التي لا تخدم مجتمعاتنا إطلاقا.
- تحاشي الملاقاة، هو نتيجة لسوء الثقة التي بدأت تعرف الانفصام جراء الوثوق في الأفكار والاعتراف - بالنحن-، ممّا قد يؤدي إلى هدم أسس الصرح المجتمعي للأورو- مغاربي، لذا ندعو إلى تبني حوار معتدل ديمقراطي مؤسس على التسامح والتفاعل والتعايش لأنّ المصير واحد.

أزمة الهوية وتكنولوجيا المعلوماتية

يعرف القرن الحادي والعشرين سيلٌ من المعلومات تتداعى على الأمة وهويتها، يتصدى لها المثقفون، لأنّها مساسٌ بكيان الأمّة، ووسط هذه المتغيرات من الاتصال والمعلومات، وجدنا أنفسنا في مجابهة أكبر القوى الخفيّة لمسايرة التقدم والتطور على كل الأصعدة، بحيث أنّ النفقات المخصّصة لذلك، هي في ارتفاع: « فمثلا اللغة الإنجليزية وحدها تسيطر على 88 ٪ من البث، ممّا يجعل دول العالم الفقيرة تلتهم المقولات الغربية دون هضمها»[13].

وسط هذا الكم الهائل من المعلوماتية الذي ينتقل عبر الأثير، يُصيب مثقفينا هاجس القلق جرّاء الغزو الفكري الذي اقتحم الأُسر والبيوت ويُهدد هويتها، لأنّها تلتهم كل شيء دون تمحيص ولا تبيُّن، فأضحى القرب الوشيك لانمحاء هويتنا، ما لم نجد صيغ لمجابهة المدّ المُتكالب علينا، فإذا كان الغرب نفسه يؤكد، بأنّ خللا حاسما سوف يحدث قريبا في ميدان القوى العالمية، بعد أن يكون قد قضى على الهوية الوطنية.

إنّ الحفاظ على هويتنا من التمزق يتطلب الإلمام بأسباب القوة بكل مناحيها التكنولوجية والاقتصادية والإعلامية، وحتى السياسية، وذلك من خلال مشروع حضاري شامل يكفل الحفاظ على الميراث الثقافي والفكري، بالحفاظ على مقوماته العربية والدينية، فإذا أمكننا بناء فضائيات عربية، استطعنا حماية ممتلكاتنا الحضارية والتراثية، وهذا كله يقع على عاتق المثقفين ضد الحملات الشرسة، كمعلم على رفض العولمة بشكلها الغربي، مع تفاضل التشارك في القيم النبيلة والتصورات، وهذا نعتقده ما يمثلُ العيش المشترك.

رغم أشكال الفتك المتمثل في سلخ المثقف عن هويته بمختلف الطُرق، إلاّ أنّها تُلاقي إجهاض، لأي أثر لمؤسسات الإغراء إذا أحسنت تسيير منابعها وإنشاء فضائيات بديلة عن الانحراف والشذوذ، فالمعروف أنّ الأمة العربية قد أصبحت مستهلكة للتكنولوجيا وليست منتجة لها، وهذه منقصةُ نتيجة الإغراء المتزايد بفلسفة العيش المشترك كما يقدمه الغرب.

إنّ العولمة ليست حالة بقدر ما هي استطالة ونتوء لكل شيء، لاسّيما أنّها تعيش التزايد، بحيث أضحت تمثل تفكير لكل شيء، تفكير لمبادلة الاقتصاد، للمجتمع ولقيمه وعاداته، توجب ممارسة التبادل للكل نحو الأحسن والجيد للنمو والتزايد.

إنّ الأحقية في الحياة وفي العيش المشترك، وفي الاختلاف الثقافي المتبادل هو المقبول لذا الجميع لاسيّما القوى المُعجبة والمنبهرة بثقافة الآخر، لكن ما لا نقبله أنّه ليس هناك ثقافة أمثل من الأخرى، لا توجد ثقافة قوية وأخرى ضعيفة، لأنّ بهذا الشكل هي ليست ثقافة للعولمة، بل هيمنة وعولمة، لأنّهما وجهان لعملة واحدة، هو انزياح للهويات وتأزمها.

لا يمكن لأي ثقافة أن تضعف إلاّ إذا عاشت الضعف الناتج عن عدم بحثها في عمق الفكر الموضوعي، بل أنّ عقمّه راجع إلى الميزة، « الخاصة للغة العربية وتطورها في رفضها للثقافة»[14]، وهذا يعود إلى تباري المثقفين العرب في استخدامها اليوم لربط الأدب بالحياة، دون البحث عن مضمونها أكثر لخدمة الفكر، ومواجهة أكبر القوى الثقافية وهي العولمة، أضحينا لا نهتم بإبداع أدوات للفكر الثقافي من خلال القدرة على الخلق والمجابهة.

موقف الغرب من العالم العربي اليوم في تغيُّر ملموس سياسيا واقتصاديا، مؤسس على المنفعة التي فيها استخفافُ وتبعيةُ، ربما لأنّه هامشي وهش في آنٍ، وربما لأنّه ضعيف حتى في إحداث ثورة اجتماعية من خلالها يحدث التغيير للحفاظ على هويته من التمزُّق والطمس، كل هذا يكون آيل إلى الممات وللاستعمار من شكل آخر هو

أخطر من استعمار السلاح، هو استعمار الجوع، ما يجعل من عالم العولمة هو أنّه عالم *الندرة (La Rareté)*، ليست ندرة الغذاء والاقتصاد، بل ندرة الآخر في العيش والحياة.

على مرّ عدة سنوات، يُريد منا الغرب السير على نفس الاتجاه الثقافي والفكري، بل نجح إلى حدٍّ ما في إقناعنا طوعا في الامتثال لفكره، ممّا كان دافعا إلى التفكير إلى الاستقلالية الفكرية لا إلى القطيعة الثقافية، فإمكانيات الدول تؤهلها للتحوُّل بقراءة للعقل العلمي وتكنولوجياته. لذا، علينا بقراءته وفقا لهويتنا الثقافية للسير بها إلى مصاف الإبداع والمجابهة العلمية والفكرية والأخذ من فكر الآخر وليس تقليده، « لأنّه العصر الأكثر دموية لمعرفة التناقض العقلي بتكنولوجياته للقرن العشرين»[15].

يمكن للمثقف قبول العولمة، إذا رعى في هذا مختلف اهتمامات المجتمع بمحاورها واحترام الآخر لتساؤلاته، وإلا فلا ! لأنّ بقاء هويته مرهونٌ بالاعتراف باختلاف الثقافات والهويات، فالتحالف الجديد الذي يُعوّل عليه كثيرا يكون بالاعتماد على صيغة مَرنّة تأخذ في الحسبان قضايا ثقافة الآخر لقول إيليا برغوجين[16] (Ilya Prigogine): « أنّ العلم سينفتح على العالمية عندما ينتهي من نكران اهتمامات المجتمع ويعدل عن اعتبار نفسه غريبا عنها، فيصبح بالتالي قادرا على محاورة الناس من جميع الثقافات واحترام تساؤلاتهم»[17]، فمثل هذه الكتابات، تُنمُّ على فضح عصبية الثقافة الغربية في اعتبارها المختلف عنها ولثقافته، فبقاء الثقافات برّمتها مرهون بالاعتراف بها، رغم البعد الزمني والمكاني، لأنّ في الاعتراف الأخذ والعطاء دون تعصب ولا انزياح، بهذا الشكل نكون آخذين بالعولمة إذا رعي في هذا أحقيتنا في الفكر والاعتراف بالثقافة، وليس حملها على الأخذ بها مقابل تحديدها للعيش المشترك وأبجديته، وأنّ نهاية هذه الممارسة هو اللاتحالف وازدياد الهوة مع الغرب، وفي نفس الخطاب كتب ميشال سيريس[18](Michel Serres) في كتابة التكوين (Genès): « لتنسلخ تلك المعرفة العلمية من غطرستها، ولتسلخ رداء عظمتها الكنسي المزبّن، ولتدع عدوانيتها الحربية، وإدعائها الحاقد في أنها دائما على صواب، ولا تقول إلا صدقا ! فلتنزل من برج كبريائها، مسالمة، نحو المعرفة المشتركة »[19]، مثل هذه الكتابات فيها إنصافا واعترافا من الآخر بتعدد الثقافات وتفتحها على بعضها البعض في صنع الصرح المعرفي والعلم، ليكون فهم العولمة بالحوار المتبادل وليس

إشراط بالمقابل، لأنّه من شأنه أن يؤدي إلى ازدياد العداء والتآمر اللذان لا يخدمان صرح العلم والثقافة.

ترتبط مشكلة العولمة بإدراكات الزمان والمكان من حيث فرض قيّم على قيّم أخرى وثقافة أخرى مما يولد غطرسة من نوع آخر تكون نتيجتها الاصطدام الثقافي لا التحالف والتبادل الذي يناشده ميشال سيريس وبالخصوص (بريقوجين)، لدرجة أنّ الثقافة الغربية أصبحت « مغترّة بنفسها وبنجاحاتها المادية إلى درجة أنّها لم تجد السبيل للتفكير أو للشعور بكيفية تفكير الآخرين وشعورهم»[20].

إنّ اختلاف المفاهيم حول القرية الوحدة سواء كانت عولمة أو كوكبة أو شمول، كل منها كلمة حق يُراد بها باطل، تُبطن غير ما تُظهر، وتُخفي غير ما تُعلن، فالعولمة تشير إلى تكتل مختلف الصيّغ أحد أشكالها الوراثية الهيمنة، « وكأنّها لم تخرج من الاستعمار إلا كي تعود إليه من جديد، آخذة على مناهضته ومقاومته والاستقلال عنه»[21].

فالعولمة والهوية الثقافية نقيضين لا يجتمعان، بل يدعوا الثاني إلى مقاومة الأول، فهي على مستويات ثلاث عند الجابري هي:« فردية، وجمعوية، ووطنية قومية، والعلاقة بين هذه المستويات تتحدد أساسا بنوع الآخر الذي تواجهه، لا تكتمل الهوية الثقافية إلاّ إذا كانت مرجعيتها جماع الوطن والأمة والدولة، وليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي، بل هي أيضا وبالدرجة الأولى إيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم »[22].

بإمكان قلب الموازين إذا أحسنت الهوية الثقافية استغلال المدّ المتزايد عليها، لكن ما نلمسه اليوم هو ازدياد الاغتراب الثقافي والحضاري عند كل الشعوب باستثناء الدول التي تنتج المفاهيم والإيديولوجيات، وأنّ فرض المركز تصديره للعولمة هو لتكريس التبعية المطلقة لضمان استقرار السوق، وتمييّع الثقافة الوطنية.

لقد اتخذ الغرب من العالم العربي والإسلامي، أرضا لتصدير المفاهيم ودراستها ليتم شرحها وتفسيرها بدل اصطناع مفاهيم وتصديرها إلى الغرب، مما يُبيّن سيطرة المركز على الأطراف في تاريخ العالم الحديث، أضحى اليوم أكثر من الأمس، « كل من يدافع عن الخصوصية والأصالة والهوية الثقافية والاستقلال الحضاري رجعيا، أصوليا، إرهابيا، متخلفا، ماضويا، سلفيا »[23].

باسم المثاقفة يتم انحسار الهويات الثقافية الأخرى، والتهامها لصالح المركز، « ففعل الدفاع عن الهوية الثقافية ضد مخاطر العولمة لا يتأتى عن طريق

الانغلاق على الذات ورفض الآخر، بل بإعادة بناء الموروث القديم المكون الرئيسي للثقافة الوطنية، بحيث تزال معوقاته وتستنفر عوامل تقدمه، وكلا العنصرين موجودين في الثقافة »[24]، وأنّ مقارعة الآخر لا يكون إلاّ بإبداع ثقافة جديدة تعبر عن ظروف العصر من قهر وظلم اجتماعي وتغريب بحيث يتطلب الدفاع عن هويتنا الثقافية كسر حدّة الانبهار بالغرب، بمعنى العولمة تعني بناء وحدة السوق واستتباع الشعوب وإلغاء ثقافاتها.

إذا نظرنا إلى ثنائية الذات والموضوع من جانب الأطراف والمركز، نجد أنّ العولمة في موقف من الهوية الثقافية أولا قبل أن تصبح موقف اقتصادي ورأسمالي وتكنولوجي،لأنّ العودة إلى فهم الذات، يُحدِّدُ بلا شك فهم مقولاتها من خلال رؤية خاصة نابعة من الثقافة الوطنية، وليس من التغريب الثقافي، لذا يُعوَّل اليوم، أكثر على طبقة النخبة لرؤية بعدية في تاريخها لصيرورتها، لرؤية حضارية أعمق، بهذا الشكل: « العولمة هي التكامل السريع لاقتصاديات دول العالم من خلال التجارة الدولية، التدفقات المالية، انتقال التقنية، شبكة المعلومات، والتبادل الثقافي »[25]، فإذا سلمنا بهذه المغالطة نكون بذلك كمن يفقد هويته الثقافية شيئاً فشيئاً، ويقبل الذوبان وراء الشغف بمقولات الآخر، أي فكر الإستشراق، والذي بدأ إستشراقا وانتهى هيمنة وطمسا.

كل هذا، لا يعدو أن يكون سوى كمن يريد الإذعان بقبوله للموت تحت وطأة العولمة الجذابة والناتجة عن فقر مجتمعاتنا والتغني بالآخر لترى فيه الأنموذج للتطور والرقي، لكن ما هو مُصَدَّرْ إلينا هو المفهوم وليس جوهر المفهوم ومضمونه، لماذا ليست المعلوماتية والتكنولوجيات بدل العولمة المصدّرة إلينا والتي مزقت الهويات،وألّبت الأبناء على أبائهم، كل هذا لأنّنا لم ندق لنعرف.

إنّ ارتباط الحوار بالعقل، هو أساس تأكيد فضيلة الاعتراف بالخطأ، وهي القبول بمبدأ المراجعة، كمفهوم حضاري راقي يستندُ إلى مراجعة الموقف من أساسه، حتى يتسنى بناء حوار تعايشي متبادل مُؤسّس على فلسفة العيش المشترك.

يُراد من العولمة، أن يتم إلغاء الاختلاف الثقافي والحضاري، بإلغاء للإبداع الإنساني وقبول لفكره الأناني فهو إذن، مُهَّوسْ بسلطة الفكرة الواحدة (Monomanie) لأنّ بقية الفكر عدم، ما ينتظر الآن الفكر الغربي، هو وقوعه في مطبّات خطيرة لسعيّه ضرب وتقويض
كل البُنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لعالم الشرق، وبالتالي:

هل الرضى عنا، هو في التخلي عن خصوصيتنا الثقافية ؟ أم في التقليب والمحاكاة للمجتمع الغربي ؟

لقد انتقل الغرب عبر قرون من الإستشراق إلى العولمة ليجد المجتمع العربي خصوصا جاهزا للتقمص والتخلي عن هويته الثقافية فقط لأنّه هش، هشاشته ليست في فكره وليست في دينه، بقدر ما كانت ولا زالت في تفكيره التديني، لم يكن الدين عتبة للتقدم، بالعكس هو محفز للعلم والتقدم، وإنّما فهمنا الرجعي للدين هو الذي أحال بيننا وجعل الآخر يدرك بأننا ضعاف، فحارب هويتنا.

باسم حماية الشعوب يتم تحديد خطاب العولمة بأشكال أخرى كما حدث في العراق جراء نهب التراث الحضاري (متاحف العراق)، وبالتالي حرمانهم من حقوقهم الثقافية والفكرية. إذا كانت هذه هي العولمة؟ فيجب الاصطلاح عليها بعولمة النهب والجريمة والوصاية كما في العراق وبلدان أخرى في العالم، ربما، بلا شك، يمكن أن يبلى مفهوم العولمة الآن، لنجد أنفسنا أمام عولمة أخرى تحت شكل آخر ومفهوم آخر كما جرى خلال 8 ماي 1945 بحجة قمع الفاشية والنازية.. واليوم باسم الإرهاب وتهميش الإسلام يوضع محك العولمة، وغدا ليس ببعيد نجد أنفسنا نشرح مفهوم آخر، هي نفس القيمة لطمس الهوية الثقافية وانفلاش خطاب التكنولوجيا والحداثة والمسايرة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

ما- بعد الحداثة وتعدُّد الثقافات

إنّ خطاب ما بعد الحداثة لم يتأسّس إلاّ على نهاية السيطرة الأوروبية على العالم وتطوُّر وسائل الإعلام التي أفسحت المجال للثقافات المحلية والفرعية، فإذا انطلقنا من المسلمة أنّ - *الأنا* - لا يتحدد إلاّ عبر – *الآخر*-، فإنّ هوية الأفراد والجماعات تتصدّع يوم بعد يوم، بل يمكن القول أنّها غير موجودة إطلاقا، لذا ما ينتظر العالم الأورو- المغاربية هو تحدِّي موت هويته الذي ما فتأ يعمل على الفتك بهوية هذه الشعوب وثقافاتها من الداخل؛ « ومن هنا يجب أن ننظر إلى التفكير في المستقبل على أنّه، في جزء منه على الأقل، عبارة عن محاولة ترمي إلى إعادة ترتيب العلاقة مع الآخر.. »[26]، لأنّ ما بعد حداثتنا هو في تحدّي كل ما من شأنه الإخلال بهوية وثقافة الشعوب، فالإقرار بالمختلف والاعتراف به هو في قابلية الاعتراف بفكره وبثقافته، فحضور ثقافة الأورو- المغاربية، هو في الرجوع إلى الوعي بالماضي ليتسنى التفكير داخل ثقافة التعدُّد بالمستقبل لما- بعد الحداثة، كون التعدّدية الثقافية هي سمة العالمية لهذه الشعوب واحتكامها للعيش المشترك، فوسط هذا المدّ المتزايد من المشاكل

والتحديات التي أضحت تفرض عليها المقارعة والمجابهة لبناء مشروع خطابي متعدّد يُقر باندماج وتعايش / الأنا والآخر/ دون تناسي لهويته، بل لم تعد كائنة لعدم قبول بالمعارضة، وبالتالي بالتعدُّد الثقافي، لأنّ المهّم ليس البحث في كيفية تحذُر هذه الثقافات، وإنّما ما يهم هو في تاريخ هذه الثقافات التي تعايشت فيما بينها لأكثر من قرن.

لا نريد، أن نصنع لهويتنا ثابوتا، ندفع بها إلى الانمحاء ونكون كمن يشرب من كأس حتف هو واضعُه، كل هذا لا يكون إلاّ بالتفكير معًا في نبذ التعصب من فعل التحدّي سواء كان دّينيا أو لغويا أو حتى تكنولوجيا، لأنّ بناء مجتمع أورو- المغاربية هو في تعدُّد ثقافته، وهذا التنوُّع في الثقافات والأديان واللغات هو للتعايش والحوار وليس إماتة المختلف سواء كان الآخر مسلما أو غير ذلك.

إذا كان الغرب يعايش ما- بعد الحداثة، فإنّه يجد فيها نسبية، ليتم له بعد ذلك، تطلعه لمعايشة نموذج آخر، هذا لا يجعل من العيش المشترك مستحيل، بل لأنّ إمكانية الفعل حاضرة إذا أحسنا الأخذ وفهم الآخر. فالممارسة الفعلية للوثوقية من شأنها تقويض فعل الالتزام، إذا اعتمد الآخر في بناء – أناه- على تفكيك - أنا- الغير وإقصائه إلى نقطة اللارجوع، تلك هي المهمّة التي نشجبها، لأنّها لا تخدم شعوب ولا مؤسسات الأورو- المغاربية وحتى الأورو- العربية، هنا سنصبح أمام مفهومين هما: الذات والموضوع، هذا الأخير، إقصاؤه هو تثبيتٌ للذات، مما ينجّرُ عنه انعدامُ الثقة والأمن ومعايشة فعل الإستشراق.

لقد بات تفعيل عملية الحوار والقبول بالغير[27] فعلاً مهمًا، لأنّ تحدي مجتمعات الأورو- المغاربية هو أكثر من مجرد عرق، وإن اختلفت في التنوُّع والتعدُّد، لماذا إذن لا يتم استبدال الخطابات الداعية إلى الخوف من الآخر، إلى خطابات ممارستية لفعل التعايش المؤسّس على التنوع الثقافي ونبذ الاختراق وتبني الاختلاف ما بعد الحداثوي في التعامل مع "الآخر" وفي تعامل الآخر مع " النحن".

التكيُّف الثقافي كفيل بقمع الاختراق

بلا شك، تكيُّف الثقافات هو الأمر المُعوّل عليه لبناء معيش مشترك لمجتمعات أورو- المغاربية، يتسم بالتنوع في المعتقد والأفكار والسلوكات، والتي تعدُّ مكسبٌ لا غنى عنه، لذا نقدِّر ونثمِّن أي عمل كان سعيُّه الحثيث هو تبني خطاب آخر أكثر ممارسة، لكن بالمقابل نرى، ألاّ يكون فعل التكيُّف تنقيصًا لهوية الأنا أو تأزمها أو حتى الآخر أو حتى انفلاشها، لأنّ الأهمية هي: « تصحيح العلاقة فيما بين العوامل المختلفة في واقع المجتمعات الغربية، ...» [28] وهذا كله يبق موقوفا على إعادة

قراءة تاريخ المجتمعات الأورو- المغاربية من الجانبين، حتى يتسنى بناء خطاب آخر، يعترف – بالنحن- وبثقافته للخروج من الرتابة إلى الحراك، وإلى تعدُّد الثقافات.

لا يجب أن نفهم تعدُّد الثقافات بأنّها دعوةٌ إلى الإقرار بثقافة غالبة وثقافات تابعة، لأنّه ما من شك، كل مجتمع إلاّ وفيه ثقافة أصلية وثقافات فرعية تدين للثقافة الأولى، وهذا لا نريده ونستبعده لأنّ تعدد الثقافات هو تنوُّع القيّم وتعايشها وليس مغالبة واحدة على أخرى، لأنّنا دعاة العالمية، دعوتنا هذه جاءت لتأسيس صرح التعدُّد الثقافي لما بعد الحداثة، فيه إشراكُ – الغير- في التكنولوجيا والتقنية والبحث وليس الحصر والاستبعاد، لذا تنوع الثقافة وتعدُّدها يرتبط بفعل الممارسة لما بعد الحداثة.

إنّ تجسيد ما- بعد حداثة التنوُّع الثقافي، هو في الاعتراف به لا في إزاحته وإنكاره، وهذا يبقى يتوقف على النضال الفكري والثقافي معًا لمجتمعات الأورو- المغاربية للتعايش معا أمام تحدّيات العصر الطبيعية والاقتصادية، والاجتماعية، والكل مسؤول عن إدراك التسامح وإقراره، فتُعبِّر كلمة التعددية الثقافية عن أمرين:

- الأولى غالبة.
- والثانية مغلوبة أو بالأحرى تابعة، حتى وإن بدت في التألق إلى إدراك الاشتراك بالتعدُّد والتسامح وقبول الآخر. فما بعد الحداثة، تجعلنا ندرك فعل الديمقراطية، لكن ديمقراطية ماذا ؟

لا نريد لهذه المفاهيم الجذّابة أن تجعلنا ننقاد وراءها سعيًّا للتعرف، بل نريد لهذه الديمقراطية أن تكون ديمقراطية تُشارك الآخر المختلف للآخر وتعترف به لتعدُّد أكثر.

الخاتمة

إنّ المعيش اليومي الآن، هو ملء بالترسبات التاريخية التي تجدرت أثناء ازدياد عدم فهم التاريخ لكل مجتمع، مما خلق تأزماً في العلاقات بدأت تكبر مع كِبر المشكلة، التي بدأت عرقية ثقافية، لتتخذ مناحي دينيّة (اليهودية، المسيحية، الإسلام) كل هذا تأسّس على انعدام قاعدة توافقية للحوار واحترامه.

يبدو بأنّ مبدأ حق تقرير المصير يرتبط أكثر بحقوق الإنسان، وبالانتهاكات الأُممية لمجلس الأمن من تواطؤ على بشاعة الأعمال المعنوية التي تمارسها علناً باسم الدفاع عن حقوق الأقليات، حق الديانة، حتى يكون لها مُبرّر لفرض سيادتها بدل سيادة صاحب الأرض، الآن وقد انتهى عهد الاستعمار والوصاية، إلاّ أنّ أشكاله لا زالت تعمل بممارسة نشر التنميط الحضاري للثقافة عموماً، ممّا يُصعّب من التخلُص من النظّام الدولي الجديد الذي لبس لباس العون والحفاظ على الثقافات لإغراء الآخر، ومنه استخلصنا ما يلي:

- تناقضات العولمة مع الدعوة إلى تكثيف العمل على تمزيق الهويات المجتمعية.
- عدم امتلاك أسباب القوة، هو مدعاةٌ إلى استعمار بشكل جديد، مؤسّس على الغزو الفكري والتهميش وخلق ثقافة غالبة وأخرى مغلوبة.
- تأزم الهويات نتيجة المدّ المتصاعد للعولمة كما أرادها الغرب الرأسمالي.
- كما ندعو إلى فهم متبصر للعولمة وإخطارها وهذا من خلال امتلاك أدوات المواجهة من فكرٍ وثقافةٍ والرجوع إلى قراءة التاريخ الاستعماري لهذه الدول سواء كانت مستعمرةً بالوصاية او بالحماية أو استعمارا..

الهوامش

1- فرانك جي .لتشنر و جون بولي، العولمة الثقافية، تر: فاضل جتكر ، مركز الدراسات الوحدة العربية- لبنان ، ط1 مارس 2004 ،ص492.

2- نجيب بن خيرة، " دراسة التاريخ الإسلامي في ظّل العولمة الثقافية – التحدي و المواجهة – "، مجلة دراسات أدبية وإنسانية، عين مليلة (الجزائر)، العدد4، نوفمبر2005، ص149.

3- هذه الاتفاقية صادقت عليه، إلى غاية 1999، 128 دولة وقد حددت في مادتها الثانية جريمة الإبادة الجماعية بأنّها تتمثل في قتل أعضاء من جماعة أو مجموعة بشرية ما والمساس بالسلامة الجسدية والفكرية..الموضوعة في 1998/07/17 والخاصة بالمحكمة الدولية ليوغسلافيا سابقاً..

4- محمّد الفرجاني حصن، إفريقيا وتحديات العولمة ، المكتبة الجامعية– غريان ، ط2، 2003، ص59.

5- كمال الدين عبد الغني المرسي، الخروج من فخ العولمة ، المكتب الجامعي الحديث – الإسكندرية، ط1، 2002، ص20.

6 التنوع الثقافي من أفكار، اعتقاد خصوصيات عربية وغربية.

7- غالي شكري، بين الحداثة وما بعد الحداثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د: ط)، سبتمبر 1995، ص 134.

8- من مواليد 15 جويلية 1930 بالأبيار (الجزائر) فيلسوف فرنسي من فلاسفة الاختلاف التفكيكيين، توفي 09 أكتوبر 2004 بباريس من كتبه: الكتابة والاختلاف..

9- من مواليد 31 أكتوبر 1935 بمدينة غيلنهام Gillingham جيوغرافي بريطاني.

10 - من مواليد 23 ديسمبر 1945، عالم اجتماع أمريكي..

11 مفكّر مصري من كتبه:

- ما بعد الرأسمالية المتهالكة.
- الاقتصاد السياسي للتنمية.
- نقد نظرية التخلف.

12- محمد حافظ دياب، خطاب ما بعد الحداثة: انحلال الحتمي، وإغواء المختلف، ص5. مأخوذ من الأنترنت.

13- محي الدين عبد الحليم، " منار الإسلام، أزمة الهوية في عصر المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال "، عن وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف-الإمارات العربية المتحدة، العدد 343 - سبتمبر2003، ص 48.

14- هشام شرابي، أزمة المثقفين العرب ، دار نلسن - بيروت، ط1، 2002 ، ص 21.

15- للإطلاع أكثر:

أنظر. هشام شرابي، مرجع نفسه، ص 45.

16- من مواليد 25 جانفي 1917 بموسكو وتوفي في 28 ماي 2003، فيزيائي وكيميائي، تحصّل على جائزة نوبل في الكيمياء سنة 1977.

17- المهدي المنجرة، الالتحام بين العلم والثقافة مفتاح القرن الحادي والعشرين: الثقافة والمثقف في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، ط1، ديسمبر 1992، ص 152.

18- من مواليد 1930 بمدينة أقن Agen فيلسوف لتاريخ العلوم والإنسان للآداب الفرنسية. من كتبه:

.Petite Poucette.

19- المهدي المنجرة، مرجع سابق، ص 152.

20- المهدي المنجرة، مرجع والصفحة نفسها.

21- حسن حنفي وصادق جلال العظم، ما العولمة؟، دار الفكر المعاصر- لبنان ، ط1، 1999، ص 22.

22- حسن حنفي وصادق جلال العظم، مرجع نفسه، ص 23.

23- حسن حنفي وصادق جلال العظم، مرجع سابق، ص 43.

24- حسن حنفي وصادق جلال العظم، مرجع نفسه، ص 52.

25- نجيب بن خيرة، " دراسة التاريخ الإسلامي في ظل العولمة الثقافية: التحدي والمواجهة دراسات أدبية وإنسانية "، مجلة فكرية سداسية، العدد 04، نوفمبر 2005، ص 145.

26- محمد عابد الجابري، مسألة الهوية: العروبة والإسلام...والغرب، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، سلسلة الثقافة القومية، العدد 27، العدد 27، الطبعة 05، 2015، ص 90.

27 يراد به ما عدا المجتمعات المتطورة (العربية والإسلامية..) خصوصا.

28- منير شرف، في الحداثة والخطاب الحداثي ، المركز الثقافي العربي- بيروت، الطبعة1، 1999، ص 35.